

## المصادقة على تعيين النائب العام .. ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية يؤدي اليمين الدستورية التشريعي يقر مشروع قانوني الشركات وإيجار العقارات بالقراءة الثانية

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني بالقراءة الثانية مشروع قانون الشركات، ومشروع قانون إيجار العقارات، وذلك خلال جلسة تم عقدها بمقر المجلس بمدينة غزة مؤخرا، كما تم المصادقة على النائب العام وشهد أداء رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية اليمين الدستورية.

### منعطف هام

وقال رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول إن إقرار هذين القانونين يشكل منعطفاً هاماً في السياسة التشريعية الفلسطينية، بسبب ارتباطهما الوثيق بالحياة اليومية للجمهور، فضلاً عن أنهما يضعان حداً لسياسات قوانين مضى عليها سبعين عاماً، ولم تعد تتناسب مع التطورات الحديثة. وبين الغول أن قانون إيجار العقارات يتضمن أحكاماً ومزايا تحفظ حقوق المؤجر والمستأجر من خلال علاقة متوازنة، كما أنه قرر قواعد جديدة تختصر آجال التعاقد من خلال منح عقد الإيجار المسجل في البلدية الصفة التنفيذية الفورية، وهو ما سيحد من اللجوء للمحاكم، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على المواطن الفلسطيني.

وأوضح أن القانون سوف يرسى ضوابط قانونية لإخلاء المأجور ويحيطها بضمانات تحمي المستأجر وتحافظ على المؤجر في التصرف بعقاره.

### مطلب ملح

من جهة أخرى أكد رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان أن قانون الشركات يعتبر مطلباً ملحاً لكافة المؤسسات والقطاعات الاقتصادية التي اصطدمت بالكثير من الأحكام التي لم تعد تتواءم مع المستجدات في المعاملات التجارية الخاصة بالشركات، لاسيما



جانب من جلسة التشريعي التي شهدت المصادقة على تعيين النائب العام ... وأداء رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية اليمين الدستورية - وفي الصورة الإطار رئيس الديوان لحظة أداء القسم

الرامية لتهجيرهم عن أرضهم وديار آبائهم. وأهاب بحر بالدول العربية والحكومات الإسلامية لوقف الاعتداءات الصهيونية المتكررة. كما استنكر بحر التصعيد الصهيوني الأخير على قطاع غزة، محملاً الاحتلال الصهيوني مسؤولية أي تصعيد قد ينتج عن تلك الاعتداءات المتكررة على شعبنا، داعياً المقاومة الفلسطينية إلى أخذ دورها في الرد على تلك الانتهاكات الصهيونية.

الثقة بالإجماع للنائب العام إسماعيل جبر، كما شهدت الجلسة أداء اليمين الدستورية لرئيس ديوان الرقابة الإدارية والمالية إسماعيل محفوظ. وافتتح الجلسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، مستنكراً إجراءات الاحتلال المستمرة بحق مدينة القدس وأهلها مطالباً جميع أحرار العالم بضرورة الوقوف بمسؤولية تجاه مدينة القدس وأهلها الصامدين رغم كل إجراءات الاحتلال

بعد ظهور أنواع جديدة للشركات غير منظمة في القوانين القديمة. وبين عدوان أن القانون الجديد يستجيب للتطورات المحلية والإقليمية والعالمية، وسيساهم في النهوض بالاقتصاد الفلسطيني.

### منح الثقة

كما عقد المجلس التشريعي جلسة خاصة منح خلالها

رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك في حوار مع "البرلمان":

## المصالحة في «التابوت» بسبب التدخلات الخارجية .. والقدر الإسرائيلي لا يغلي إلا بالدم الفلسطيني



د. عزيز دويك

### المصالحة في التابوت

وختم دويك حديثه بالتأكيد أن المصالحة ستظل في "التابوت" طالما بقيت التدخلات الخارجية قائمة في الشأن الفلسطيني.

قطر. مواجهة المخططات والتحديات الإسرائيلية. **جهد قطري مميز** وأعلن دويك ترحيبه التام وشكره الكبير للدور والجهد القطري فيما يخص إعادة إعمار قطاع غزة، مشدداً على أننا مع أي كسب للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، مشيراً إلى أن شعوبنا العربية قدمت لقضية فلسطين تقدمة رائعة عبر التاريخ. ولكن لم يحسن استخدامها في كثير من الأحيان. ولفت دويك إلى أن الدعم العربي هذه المرة يبدو عليه حسن الاستغلال لهذه الموارد المقدمة وسيكون نموذجاً يحتذى، مؤكداً أن الجهد القطري المميز بخصوص إعادة إعمار غزة يسجل نجاحاً يضاف إلى نجاح الدبلوماسية القطرية على صعيد العديد من القضايا العربية، كما يضيف بعداً عمرانياً حضارياً، ويضيف إلى معاني صمود شعبنا الفلسطيني ليحقق بذلك إنجازاً يخفف من معاناة شعبنا ويعزز صموده على أرض وطنه ويحقق له مكسباً رائعاً تشكر عليه

## لقاء عباس - باراك في عمان يتناقض بوضوح مع الموقف الرسمي للسلطة

في استمرار اللقاءات بالرغم من استمرار الاستيطان.

أبدى د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي خشية من تأثيرات الانتخابات الإسرائيلية المبكرة على الوضع الفلسطيني، مؤكداً أن "إسرائيل" ماضية في تجبرها وغيتها وتضع دائماً في حساباتها أن قدرها لا يغلي إلا بالدم الفلسطيني وأن انضاج معادلاتها السياسية الداخلية يكون عبر سفك الدم الفلسطيني.

### دعوة لليقظة والوحدة

ودعا دويك في حوار مع "البرلمان" شعبنا الفلسطيني

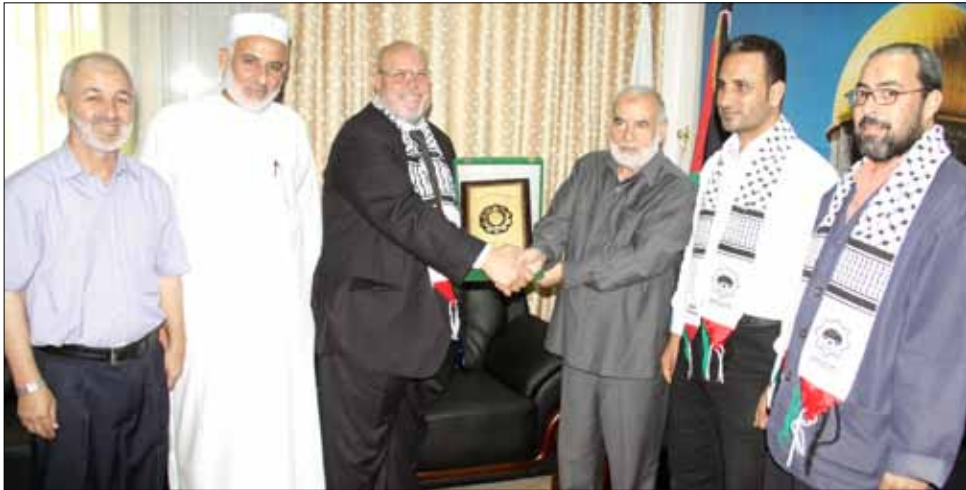
## الجهد القطري المميز بخصوص إعمار غزة نجاح إضافي للدبلوماسية القطرية

الى مزيد من اليقظة واللمحة ووحدة الصف في



استقبل وكيل وزارة السياحة والآثار

## المجلس التشريعي يستقبل ممثلي دور نشر مصرية



أقرب.

إلى ذلك استقبل بحر وكيل مساعد وزارة السياحة والآثار محمد خلة الذي قدم شرحا حول أعمال ومهام الوزارة وطواقم عاملتها، بالإضافة لاطلاع رئاسة المجلس التشريعي على آخر ما توصلت له طواقم الوزارة فيما يتعلق بالمواقع الأثرية الموجودة بقطاع غزة وتشرف الوزارة على تطويرها والمحافظة عليها. بدوره شكر بحر لوزارة السياحة جهودها الرامية للكشف عن كل المواقع الأثرية بقطاع غزة وإطلاع الجماهير عليها، مطالبا وكيل وزارة السياحة والآثار باصطحاب كافة الوفود الزائرة لقطاع غزة في جولة لتلك المواقع الأثرية والسياحية لإطلاع أبناء الأمة وأصدقائنا وأعضاء القوافل الزائرة على عراقة وأصالة غزة وعمقها التاريخي ودورها الاستراتيجي في تاريخ المنطقة العربية.

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بمقر المجلس ممثلي دور نشر مصرية بحضور رئيس اتحاد الناشرين الفلسطينيين ونائب رئيس اتحاد الناشرين العرب ابراهيم اليازجي وذلك بحضور النائبين فرج الغول ويونس الأسطل. ورحب بحر بالوفد كممثلين عن اتحاد الناشرين الفلسطينيين والعرب وشكر لهم جهودهم في إنجاح معرض الكتاب الدولي الذي أقيم على أرض غزة مؤخرا، مشيدا بمشاركة دور النشر العربية والدولية بالمعرض، معربا عن أمله بأن يتم تنظيم المعرض القادم على في القدس بعد تحريرها، معتبرا بأن تواجد الأشقاء المصريين والعرب على أرض غزة سواء خلال مشاركتهم بالمعرض أو غير ذلك من المناسبات هو بمثابة رسالة واضحة بأن أمتنا العربية والاسلامية أمة واحدة ومتوحدة وهي إلى النصر

بحر يطالب الحكومة بتخفيف العبء عن المواطنين

## المجلس التشريعي يشارك في حفل تكريم الوزراء السابقين



نصل الى حجب الثقة حسب القانون، ونسعى اليوم أكثر من أي وقت مضى الى بناء الدولة وتعزيز الحضارة".

وأكد بحر أن المجلس التشريعي سوف يعمل مع الرئيس الجديد لديوان الرقابة الادارية والمالية الأستاذ اسماعيل محفوظ من أجل الرقابة والمحاسبة ليس تصيدا للأخطاء وإنما لتجويد وتحسين الأداء في بناء المجتمع.

وطالب بحر الحكومة الفلسطينية بتخفيف العبء عن أبناء الشعب الفلسطيني، في ظل البطالة الكبيرة بين الخريجين التي وصلت لخمسين ألفاً، كما طالبها بالعمل على الارتقاء بالمواطن والوطن الفلسطيني لتعزيز صموده أمام الاحتلال والمؤامرات، وتمسكه بالثوابت.

وشكر بحر دولة قطر الشقيقة التي دعمت مشاريع الاعمار في قطاع غزة بربع مليار دولار، مناشدا مصر الشقيقة القيام بدورها في فك الحصار عن قطاع غزة.

شارك د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وعدد من نواب المجلس في حفل تكريم الوزراء السابقين الذي أقامته رئاسة الوزراء أول أمس الثلاثاء.

وعبر بحر عن سعادته بمشاركة المجلس التشريعي في تكريم الوزراء في الحكومة العاشرة والحادية عشرة الذين استطاعوا بفضل الله أن يتجاوزوا كل العقبات والمؤامرات الداخلية والخارجية والاقليمية والدولية وتحدوا الحصار بصبرهم وثباتهم ويقينهم بالله.

وأوضح بحر أن المجلس التشريعي منح الثقة للحكومة العاشرة وللحكومة الحادية عشرة وللتعديل الوزاري الأخير لضخ دماء جديدة في العمل الحكومي والفلسطيني.

وأضاف: "عملنا في المجلس التشريعي بسن القوانين ومراقبة أداء السلطة التنفيذية، وإقرار الموازنة والتواصل مع الجمهور في داخل الوطن وخارجه بأنحاء العالم، وحسب القوانين نحاسب ونسائل وربما

## شارك في مهرجان وفعاليات جماهيرية

## النائب المصري يختم زيارة للأردن

وأكد المصري أن خيار خطف الجنود الصهيانية هو الخيار الاستراتيجي الاصيل لدى حركة حماس لتحرير كل الأسرى في سجون الاحتلال، وأن قضية الأسرى على سلم أولوياتها، مشدداً في الوقت ذاته على أنها قضية أم الثوابت والقضية الوطنية والإسلامية والقومية الجامعة.

من جهته التقى النائب المصري أهالي الأسرى الأردنيين في لقاء نظمته اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين الأردنيين بمقر تجمع النقابات المهنية بالأردن.

وقال المصري إن الخيار الاستراتيجي الاصيل الكفيل بتحرير كل الأسرى لدى حركة حماس هو خيار أسر الجنود الصهيانية.

وأضاف: "قضية الأسرى هي أم الثوابت ورأس الأولويات والقضية الوطنية والإسلامية الجامعة، وتحريرهم في قاموس حماس أولى من تحرير الأقصى والمسرى، ولن يهدأ لنا بال حتى يرى أسرانا كل أسرانا أردنيين وفلسطينيين وعرب بين أهليهم وذويهم أحرارا.

وأوضح المصري أن الخيار الكفيل بتمريغ أنوف قادة العدو الصهيوني هو الخيار التي سلكتها حماس والمقاومة الفلسطينية والذي أثبت نجاعته على مدار تاريخ طويل، وكان آخره أسر الجندي جلعاد شاليط وإحداث صفقة وفاء الأحرار بالتأكيد بأن قضية الأسرى قضية موحدة.

وشدد المصري خلال اللقاء على أن كل الخيارات مفتوحة للإفراج عن الأسرى، محذراً في الوقت ذاته الاحتلال الصهيوني من الإمعان في الاعتداءات المتكررة بحقهم.

اختتم النائب مشير المصري زيارة للعاصمة الأردنية عمان للمشاركة في مهرجان نصرة الأقصى في ذكرى تحريره بحضور ومشاركة نخبة من العلماء والشخصيات المختلفة والمنشدين، كما التقى فيها أهالي الأسرى الأردنيين في سجون الاحتلال.

وأكد المصري خلال كلمته أمام المهرجان الذي أقامته الحركة الإسلامية في الأردن أن حق العودة مقدس لا يقبل المساومة أو التضييق أو التفاوض. وقال إن "إسرائيل" باتت تعد أيامها الأخيرة، وإن غزة باتت تمثل معادلة عنوانها اليوم نغز وكم ولا تغزونا".

وشدد المصري على رفض حماس رفضاً قاطعاً فكرة الوطن البديل، وأنه لا بديل عن حق العودة إلا بالعودة إلى كل فلسطين من بحرها إلى نهرها، مؤكداً على الموقف الأيديولوجي والمبدئي لحركة حماس الذي يؤكد عدم الاعتراف بالاحتلال.

وأشار إلى قضية الأسرى بوصفها من أولويات حركة حماس وأم الثوابت لديها، مبرقاً بأحر التهاني والتحيات إلى الأبطال الأسرى الفلسطينيين والأردنيين والعرب خلف القضبان الصهيونية، مؤكداً على أن كتائب القسام قادرة على تحرير باقي الأسرى رغم أنف قادة الاحتلال وعملائه.

ودعا في نهاية كلمته النظام السوري إلى الخضوع لإرادة شعبه المطالب بالحرية والعدالة ووقف نزف الدماء، لافتاً إلى أن حركة حماس تقف مع الشعوب النائرة ضد الظلم والطغيان.

## النائب د. النجار: خطة وزارة الصحة تراعي

## الاحتياجات الأساسية للمرضى



بسبب نقص الدواء أو الإمكانيات وهي بحاجة لمزيد من الاهتمام، وذلك لتسهيل التعامل وتقديم الخدمة الأفضل وزيادة روح التعاون بين الطواقم العاملة لخدمة المريض. وتابع: "الوزارة تقوم بأعمال كثيرة وعديدة وإنجازاتها مميزة ولكن ما يهم المريض هو حالته الخاصة لهذا لا بد أن يكون للإعلام دور قوي لتوضيح ذلك للجمهور لأن الوزارة تعمل لخدمة المجتمع بالكامل وليس لأفراد محددين أو مرضى خاصين".

وناشد النائب النجار وزارة الصحة بضرورة تنظيم نشاطها خلال الفترة التي أتاحت لها العمل فيها لتضع يدها على نقاط القوة والضعف لاستمرار القوة وتجنب الضعف، لافتاً إلى ضرورة توفر الدعم الكافي من كافة المسؤولين سواء كانت الحكومة أو المجلس التشريعي لوزارة الصحة لأن المهمة ليست سهلة وتحتاج إلى تضافر كافة الجهود فضلاً عن توفير الدعم المالي والمعنوي لوزارة الصحة.

وعبر النجار عن تمنياته للطواقم المسول في الوزارة ابتداء من الوزير مروراً بكافة المسؤولين فيها بالتوفيق والنجاح وخدمة المواطنين بصورة تعيد الثقة بين المواطن ووزارة الصحة.

أشاد رئيس لجنة الصحة في المجلس التشريعي النائب د. خميس النجار بخطة وزارة الصحة لتحسين الوضع الصحي التي وضعتها وزارة الصحة مؤخراً ضمن خطة الحكومة للمائة يوم لتحسين الأداء الحكومي.

وأشار النائب النجار في تصريح لـ "البرلمان" إلى أن برنامج الخطة يراعي الاحتياجات

الأساسية والضرورية اللازم توفيرها إسعافاً للمريض، مشدداً على أن هذا البرنامج يستدعي المتابعة الحثيثة مع المؤسسات والجهات الدولية المساعدة كما يستدعي النشاط المتواصل من العاملين في وزارة الصحة.

وأوضح أن إشراك المجتمع المحلي وإطلاعه على ظروف وأحوال وزارة الصحة تساهم في الحد من الهجوم المتواصل على الوزارة ومعرفة الوضع الحثيث القائم ومدى تأثير الحصار الظالم على قطاع غزة وتأثير هذا الحصار على عمل وزارة الصحة ومدى تأثر المريض بصورة خاصة من هذا الحصار.

وأشاد النجار بتركيز الخطة على بعض الأقسام، مرجعاً ذلك إلى أن بعض الأقسام يعاني منها المريض من خلال تردده على المراكز الصحية



## كلمة البرلمان

بين يدي العدد (100) لـ "البرلمان"



د. أحمد محمد بحر

## صفقة «وفاء الأحرار».. عنوان الكرامة ودليل الانتصار

في الذكرى السنوية الأولى لصفقة «وفاء الأحرار» التي شكلت إنجازاً تاريخياً وانتصاراً كبيراً لشعبنا الفلسطيني ومقاومته الباسلة، وهزيمة مدوية للاحتلال الصهيوني ومشروع العنصري على أرضنا الفلسطينية، نستذكر أبرز القيم والدروس التي كرسها الصفقة في تاريخ شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية، ونحاول استشراف آفاق ومستقبل الواقع الراهن في ظل العجرفة الصهيونية والإرهاب الصهيوني المتزايد بحق الأسرى في سجون ومعتقلات الاحتلال الفاشم.

القيمة الأهم والدرس الأكبر الذي زرعه الصفقة في وعي الأمة والعالم أن الإرادة الحرة المتمسكة بالحقوق والثوابت، والمعتصمة بحبل ربها وشعبها وقضيتها، قادرة على ليّ ذراع الاحتلال وإجباره على التنازل والرضوخ وتحقيق الأهداف الوطنية.

على مدار عقود حاولت منظمة التحرير، ومن بعدها السلطة الفلسطينية التي تشكل حركة فتح عمودها الفقري، ترسيخ مبدأ الدونية في إطار علاقاتها مع الاحتلال، وأوحت بأن الفتات الذي يلقي به الاحتلال هو أقصى ما يمكن بلوغه وطنياً، وبالتالي فإن السقف الوطني في سياق المطالبة بالحقوق والثوابت ينبغي ألا يتجاوز ما يقرره الاحتلال من «عطايا» مغمسة بالذلل والانكسار، ولم تتعرض يوماً للدفاع عن الأسرى لأن اتفاقية أوسلو كبلتها، بل إن السلطة في الضفة تعيد الجنود الصهيونية التائهين في شوارع وقرى ومدن الضفة إلى الجيش الإسرائيلي بكل فخر واعتزاز.

ومن هنا جاءت صفقة «وفاء الأحرار» لتنسف القيم الهابطة والمفاهيم الساقطة التي أعطت الاحتلال الدنية في الوطن وحقوقه الثابتة، وتؤسس لمنهج عمل جديد في إطار إدارة الصراع مع الاحتلال، يركز على استحضار معاني الإرادة والعزيمة المكللة بالعزة والكرامة وتفعيل كل مقومات القوة ابتغاء الضغط على الاحتلال لانتزاع حقوقنا المشروعة.

لقد قدمت صفقة تبادل الأسرى نموذجاً فريداً وعميقاً للصفقة الناجزة ذات المعايير الجادة والمواصفات النظيفية التي استطاعت قهر الاحتلال في نهاية المطاف، وحر كبريائه المصطنع رغم كل أشكال الضغط والتخويف والإرهاب التي استخدمها ضد غزة ومقاومتها وأهلها الصامدين.

إننا اليوم نستلهم النصر المؤزر الذي حققته المقاومة في «وفاء الأحرار»، وكلنا يقين أن الصفقة لن تكون الأخيرة في قاموس المقاومة الفلسطينية، وأن ليل الأسرى في سجون وباستيلات الاحتلال لن يطول بإذن الله مهما كان الثمن ومهما عظمت التضحيات.

إن المقاومة لا تفعل المستحيل عندما تأخذ على عاتقها الانتصار للأسرى والإعداد لصفقة تبادل جديدة، فقد عبّدت صفقة «وفاء الأحرار» الطريق نحو صفقات قادمة برسم العزة والانتصار، ولن يكون مفاجئاً أو خارج سياق التوقعات أي نبأ جديد يحمل أسر شاليط آخر يحمل البشري القادمة لآلاف الأسرى الأبطال القابعين وراء القضبان، فصبراً يا أسرانا فإن الفرج قريب.

\*\*\*

وفي ظلال صفقة «وفاء الأحرار» المجيدة نتفياً مع هذا الإصدار ظلال العدد رقم (١٠٠) من صحيفة البرلمان الناطقة باسم المجلس التشريعي، والمعبرة عن نشاطاته وفعالياته البرلمانية والوطنية، والمجسدة لرؤى وتطلعات نواب الشرعية الفلسطينية إزاء الهموم والقضايا الوطنية.

نقف اليوم في المجلس التشريعي وقفة اعتزاز وشموخ بهذا الإنجاز البرلماني الكبير الذي امتد على مدار الأعداد المائة السابقة طيلة السنوات الماضية من عمر البرلمان الفلسطيني، وشكل منارة هادية سلطت ضوء إشعاعاتها على أعمال وإنجازات المجلس التشريعي، وأسهمت في نقلها وإيصالها إلى الرأي العام الفلسطيني.

منذ انطلاقتها الأولى كانت «البرلمان» صوتاً لكل نواب الشعب الفلسطيني، يتولى الدفاع عنهم في كل مكان، وخصوصاً في ظل محنة الاختطاف التي ألقت بأثقالها على عدد كبير منهم طيلة الأعوام الماضية، ويعكس دورهم وجهدهم وآراءهم وتصوراتهم في كل ما يخص العمل البرلماني والعمل الوطني، بروح مهنية عالية وبأداء بالغ الجدارة والاقتدار. على مدار أعدادها المائة عالجت «البرلمان» الشأن البرلماني بكل عمق وشفافية، وواكبت عمل المجلس التشريعي أولاً بأول على مستوى سن القوانين، ومراقبة أداء السلطة التنفيذية وإقرار الموازنة، والتواصل مع الجمهور، والعلاقات الخارجية مع كافة البرلمانات العربية والإسلامية، واستقبال الوفود، وفتح ديوان المظالم، وهكذا رافقت الإنجازات البرلمانية إنجازاً بإنجاز، وأضحت خير سفير للبرلمان الفلسطيني في أوساط الرأي العام الفلسطيني.

عهدنا أن تبقى «البرلمان» صوتاً صادحاً بكلمة الحق، ومعبراً عن آمال وطموحات شعبنا وقضيتنا، وداعماً أصيلاً لتجربتنا البرلمانية والديمقراطية، والشكر والتحية لأسرة تحرير «البرلمان» التي استفرغت وسعها في سبيل بلوغ الصحيفة قدرها العالي ومستواها الرفيع الذي بلغته هذه الأيام.

## النائب الأسطل يشارك في وقفة تضامنية مع الأسرى



قضية الأسرى الاهتمام الكافي، واستدل على ذلك أن أكثر من ١٠٥ أسرى فلسطيني لازالوا يقبعون في السجون منذ ما قبل توقيع الاتفاقية وحتى الآن. وأبدى النائب الأسطل عدم استغرابه لما يقوم به اليهود من تصرفات لا إنسانية ضد الأسرى في السجون، وأنهم يتصرفون معهم بقلوب أصلب من الحجر، مؤكداً أن لا طريق لفكاك الأسرى إلا بالمقاومة وخطف الجنود؛ لاستبدالهم بأسرى فلسطينيين وإرغام الاحتلال على تقديم تنازلات.

شارك النائب د. يونس الأسطل في وقفة تضامنية مع الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية أمام مقر الصليب الأحمر بمدينة خان يونس في الذكرى السنوية التاسعة عشر لاتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير والاحتلال الإسرائيلي. وأكد النائب الأسطل في كلمة له أن اتفاقية أوسلو هدفت في مجملها إلى تصفية المقاومة الفلسطينية وتحويل رجالها إلى مقتولين أو معتقلين، معتبراً أن المفاوض الفلسطيني منذ البداية لم يكن يول

## زارا معرض EXPOTECH المقام في منتزه بلدية البيرة

## النائبان الرمحي وعطون يزوران معرض الكتاب

## التابع للكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت



ومسيرتها التي تركز في الأساس على خدمة الطالب وتقديم الأفضل له دوماً. وفي ذات السياق زار النائبان عطون والرمحي معرض الـ (إكس بوتيك) المقام في منتزه بلدية البيرة لعدد من شركات الإنتاج الإلكتروني والإلكترونيات في الضفة الغربية. وشدد النائبان على ضرورة دعم الشركات الوطنية كخطوة على الطريق الصحيح في اتجاه دعم الاقتصاد الوطني.

زار النائبان د. محمود الرمحي، أمين سر المجلس التشريعي، والنائب المقدسي المبعد لرام الله أحمد عطون معرض الكتاب (اقرأ واراق) الذي أقامه طلاب الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت، وأشادوا بالمعرض وبجهد طلاب الكتلة "الذين ما عودونا دوماً إلا على تقديم الأفضل والأرقى فكراً وعملاً". وأكد النائبان عطون والرمحي أن الكتلة الإسلامية التي تعرضت للملاحقات والاعتقالات والاعتداءات ما زالت مستمرة في عطائها

## استهجننا استمرار اعتقال الصحفي وليد خالد

## النائبان عبد الرازق وعبد الجواد

## يطالبان السلطة بوقف حملات الاعتقال

وقال النائبان: "في الوقت التي تصدر فيه التصريحات المنندة بانتهاكات سلطات الاحتلال بحق الأسرى في سجونها، تلاحق أجهزة السلطة المحررين منهم وتزجهم في سجونها، كما حصل مع الصحفي وليد خالد الذي اعتقل بعد أيام قليلة من الإفراج عنه من سجون الاحتلال التي أمضى فيها أكثر من خمسة عشر عاماً، وكان ضمن الأسرى المعزولين انفرادياً ليخرج من سجون الاحتلال ويدخل في زنازين أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة". وطالب النائبان الفلسطينيون السلطة الفلسطينية في رام الله بوقف كافة عمليات الملاحقة والاعتقال السياسي، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين في سجونها وعن الصحفي وليد خالد المضرب عن الطعام منذ اعتقاله قبل أربعة أيام، ليعود المعتقلون إلى عائلاتهم وليكتمل شملها بعد أن عانت كثيراً بسبب ممارسات الاحتلال بحق أبنائها.

استهجن النائبان عن سلفيت، د. عمر عبد الرازق الأسير في سجون الاحتلال ود. ناصر عبد الجواد، استمرار اعتقال أجهزة الأمن الفلسطينية للصحفي والأسير المحرر وليد خالد وتمديد اعتقاله لمدة ١٥ يوماً، وطالبوا بالإفراج الفوري عنه وعن جميع المعتقلين السياسيين. ووصف النائبان في المجلس التشريعي في تصريح صحفي اعتقال أجهزة السلطة في الضفة الغربية للأسرى المحررين بأنه "طعنة في خاصرة الأسرى في سجون الاحتلال الذين يدفعون من زهرات أعمارهم ضريبة دفاعاً عن وطنهم وشعبهم". واعتبر النائبان عن محافظة سلفيت استمرار السلطة بعمليات الاعتقال السياسي، خاصة تلك التي تستهدف الأسرى المحررين بأنها تدل على الازدواجية التي تتعامل بها هذه السلطة مع ملف الأسرى.



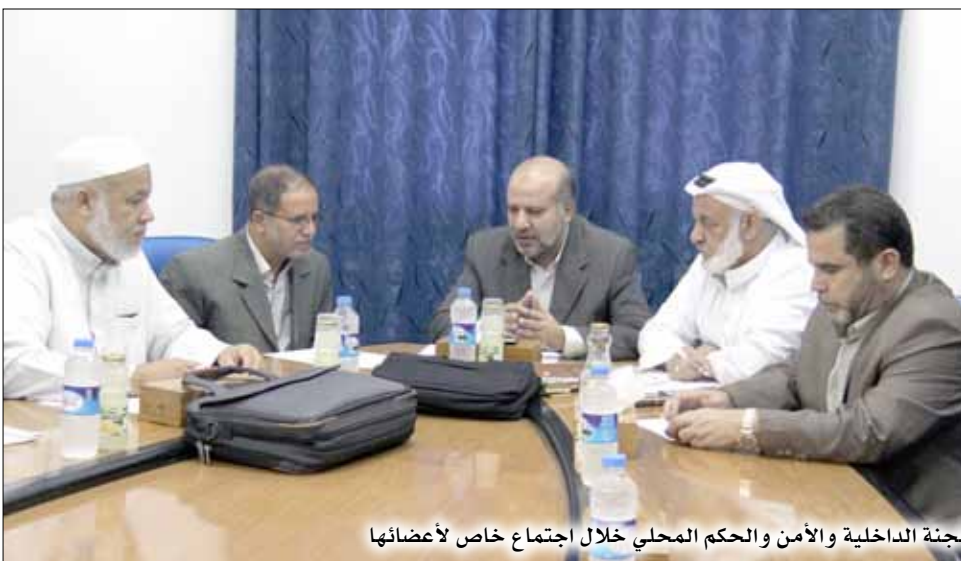
لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي تحت مجهر "البرلمان"

# مسئولية كبرى وعبء ثقيل وإنجازات لا تقبل التأويل

مقرر اللجنة: باشرنا حملة رقابية واسعة على الأجهزة الأمنية لفحص أدائها مؤخرا.. واستجابة وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية لتوجيهات وملاحظات اللجنة عالية



رئيس اللجنة: استدعينا عددا كبيرا من الوزراء والمسؤولين الأمنيين ورؤساء البلديات للمساءلة وتحسين الأداء.. ونستعد لعرض مشروع قانون الشرطة على المجلس لإقراره



لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي خلال اجتماع خاص لأعضائها

من الخبراء القانونيين والحقوقيين وعلماء الدين ومؤسسات المجتمع المدني وخبراء علم النفس وغير ذلك بهدف دراسة أسباب الجريمة وأسباب انتشارها وطرق علاجها وأنه سيعلن عن موعد هذه الورشة قريباً. وبين أن لجنته ستقوم أيضاً بوضع خطة عمل جديدة للتواصل مع الأجهزة سابقة الذكر والوزارات المعنية لتطوير عملها ومتابعة ما يعانونه من إشكاليات قانونية ولوجستية ما أمكن.

## العلاقة مع وزارة الداخلية

وبخصوص علاقة اللجنة مع وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية أكد النائب الأشقر أن العلاقة التي تربط لجنة الداخلية والأمن مع وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية علاقة قائمة على التعاون الكبير في مختلف المجالات بهدف إنفاذ القانون وتحقيق مصلحة المواطن وإرساء قواعد النظام العام، وأن هناك استجابة عالية من قبل الوزارة وأجهزتها لجميع مراسلات وتقييمات وملاحظات اللجنة فيما يخص عملها واستجابة لشكاوى المواطنين وسرعة الردود عليها.

وأشار النائب الأشقر إلى أن اللجنة تقوم برفع التقارير الدورية الأسبوعية والشهرية والسنوية من قبل العمليات المركزية ومدير عام قوى الأمن الداخلي، ووزير الداخلية، وتشمل هذه التقارير الجرائم العامة المرتكبة والمسجلة في محافظات قطاع غزة، كما تلخص بشكل أسبوعي وتوزع على النواب.

## قانون الشرطة

وأوضح النائب الأشقر أنه شارك إلى جانب عضو اللجنة النائب د. صلاح البردويل في ورش عمل خارج الوطن نظمتها مؤسسة حل الأزمت الدولي CMI وبمشاركة العديد من الفصائل والمستشارين والخبراء الأمنيين، مشيراً إلى أنه تم التوصل إلى مسودة قانون للشرطة الفلسطينية حيث سيرعرض المشروع على المجلس التشريعي لمناقشته وإقراره حسب الأصول.

## الطموحات

وحول الطموحات التي تحاول اللجنة بلوغها أكد رئيس لجنة الأمن والداخلية في المجلس التشريعي أن اللجنة تطمح إلى أن تكون سبباً في تطوير العمل الأمني من خلال مسؤوليتها القانونية تشريعاً ورقابة ومتابعة، وكذلك متابعة عمل وزارة الحكم المحلي والبلديات ذلك لأنها المرجعية القانونية التي تمثل هاتين الوزارتين في المجلس التشريعي تسهيلاً على المواطنين للحصول على حقوقهم ومتابعة قضاياهم وحل مشاكلهم بالسرعة الممكنة ودون تأخير.

العديد من الوسائل سواء الزيارات أو ورش العمل أو الاستدعاءات.

وبين النائب أبو راس أن اللجنة قامت بزيارات لوزارتي الداخلية والأمن الوطني ووزارة الحكم المحلي والعديد من البلديات، كما قامت بزيارات لعدد من المحافظات ومراكز الشرطة، موضحاً أن آخر هذه الزيارات كانت زيارة مراكز التأهيل والإصلاح في مركزي أنصار والكتيبة، وتم من خلالها التعرف على أحوال النزلاء والنزيلات، حيث تم اللقاء مع مدير عام مراكز الإصلاح والتأهيل وأركان إدارته، كما تم متابعة العديد من القضايا القانونية الخاصة والعامة.

ولفت النائب أبو راس إلى أن استجابة وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية لتوجيهات وملاحظات اللجنة عالية.

## نشاطات أخرى

وأضاف النائب أبو راس أن اللجنة قامت في وقت سابق بإطلاق الحملة الوطنية للنظافة وذلك بعد الحالة التي وصلت إليها مدننا وقرانا، وتم ذلك بعد عقد ورشات العمل وبمشاركة جميع الأطراف المعنية من وزارات وبلديات ومؤسسات المجتمع المحلي، وهذا ما كان دافعاً للحكومة والوزارات المختلفة لإطلاق العديد من حملات النظافة بعد ذلك.

فضلاً عن ذلك أكد النائب الأشقر أن اللجنة استدعت رؤساء البلديات في قطاع غزة وذلك للتباحث معهم في كيفية معالجة انتشار القمامة في أزقة وشوارع مدن وقرى محافظات غزة وماهية الوسائل والأفكار والحلول التي ستنهي هذا الأمر.

ولفت إلى أن اللجنة قامت بمتابعة شكاوى ومشكلات المواطنين مع الوزارات والأجهزة المعنية حيث استطاعت حل عدد كبير من تلك الشكاوى وذلك من خلال استجابة وتعاطي تلك الأجهزة بشكل كبير، حيث وجدت تعاوناً واستجابة من قبل وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية المختلفة، وأيضاً البلديات التي استجابت للكثير من الشكاوى والحلول المطروحة من قبل اللجنة.

وأضاف أن اللجنة تقوم أيضاً بإعداد تقريرها الأمني الأسبوعي استناداً للتقارير الواردة من قبل الأجهزة الأمنية حيث تقوم اللجنة بإعداده وتوزيعه على نواب المجلس التشريعي ليكونوا في صورة الأحوال الأمنية من جميع جوانبها.

## أنشطة في طور الإنجاز

وأوضح النائب أبو راس أن لجنة الأمن تقوم بالتحضير لعقد ورشة عمل تخصصية وبمشاركة العديد

لجنته مازالت تقوم بمهامها المختلفة لخدمة المواطن والرقابة على الأداء الأمني والحكم المحلي وأن هناك تعاوناً كبيراً بين اللجنة والجهات المعنية في تلك المجالات.

وأضاف: "كذلك هناك متابعة لوزارة الحكم المحلي وما يتبعها من بلديات، ويتبع ذلك أوضاع المياه والصرف الصحي والنظافة ومياه البحر ومشاريع التطوير في حدود البلديات".

وحسب النائب أبو راس تقوم اللجنة بمتابعة هاتين الوزارتين من خلال الطرق والوسائل الخاصة بعمل المجلس التشريعي وعن طريق استدعاء الوزراء والمسؤولين ومساءلتهم حول عمل وزاراتهم أيضاً متابعة إنجازاتهم.

## أهم الإنجازات

أما فيما يتعلق بأهم الإنجازات التي حققتها اللجنة مؤخراً أكد النائب الأشقر أن لجنته استدعت عدداً كبيراً من الوزراء والمسؤولين الأمنيين ورؤساء البلديات، حيث تم استدعاء وزير الداخلية للاستماع له حول ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار بها وبالأخص عقار الترامادول، وذلك من أجل وضع حلول لهذه الظاهرة. والعمل على بحث الدوافع والأسباب وطرق العلاج.

كما تم -حسب الأشقر- استدعاء مدير عام الشرطة للاستماع إليه حول دور الشرطة الفلسطينية ممثلة بأجهزتها المختلفة في متابعة الجريمة والحد منها، وكذلك تم استدعاء مدير عام المباحث للاستماع إليه عن أنواع الجرائم وحجمها وأسباب انتشارها وطرق مكافحتها، كما تم استدعاء مدير عام المكافحة، وذلك للاستماع إليه حول أنواع المخدرات الموجودة داخل محافظات غزة والكميات المضبوطة وطرق تهريبها ودور المكافحة في متابعة تلك الجريمة، واستدعاء مدير عام الأمن الداخلي للاستماع إليه حول حقيقة الجريمة وهل هي منظمة أو في ازدياد أم في تقلص ودور جهاز الأمن الداخلي في ملاحقة ومتابعة العملاء، كما تم استدعاء وزير الحكم المحلي للاستماع إليه حول دور وزارة الحكم المحلي في متابعة البلديات وخطط الوزارة للنهوض بالمجالس والبلديات.

## حملة رقابية مستمرة

وحول الحملة الرقابية الأخيرة التي باشرتها اللجنة على الأجهزة الأمنية ومراكزها وتفقد أحوالها قال النائب أبو راس إن من أهم أعمال اللجنة الرقابة على الأجهزة الأمنية وإن لجنته ستظل متواصلة في عملها الرقابي على وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية من خلال

تعتبر لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي من أهم اللجان العاملة في المجلس التشريعي، إذ تقارب ملفين حساسين من أهم الملفات ذات الصلة بالمواطنين، وهما ملف الأمن وعلاقته بالجمهور، وملف البلديات والحكم المحلي الذي ينعكس بشكل مباشر على الوضع الحياتي للمواطنين.

"البرلمان" وضعت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي تحت مجهرها، وأعدت التقرير التالي.

## عمل دائم وجهد مستمر

وحول طبيعة عمل اللجنة أكد النائب م. إسماعيل الأشقر رئيس اللجنة أن لجنته تعتبر من إحدى أهم اللجان في المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث تعمل على ممارسة دورها التشريعي والرقابي وذلك من خلال تفعيل جميع الأدوات الرقابية، مشيراً إلى أن اللجنة تعمل على تحديد أوجه النقص والقصور في التشريعات المنظمة لعمل وزارتي الداخلية والأمن الوطني بجميع إداراتها ووزارة الحكم المحلي بهيئاتها المختلفة من بلديات وغيره. وفيما يخص مجالات عمل اللجنة أوضح النائب الأشقر أن اللجنة تقوم بمتابعة الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية ومنها الشرطة وإداراتها المختلفة وهي الإدارة العامة للمكافحة والإدارة العامة للمباحث والإدارة العامة للمرور وجهاز الأمن الداخلي والأمن الوطني وجهاز الأمن والحماية والدفاع المدني والخدمات الطبية العسكرية.

وأشار إلى أن لجنته تقوم بمراقبة عمل وزارة الداخلية في مجال الأمن ومتابعة أدائها الأمني وعلاقة أجهزتها المختلفة بالمواطن من خلال احترام تطبيق القوانين المختلفة ذات الصلة.

وبين أن لجنة الداخلية في المجلس التشريعي تتلقى باستمرار شكاوى المواطنين المختلفة فيما يخص وزارة الحكم المحلي وكذلك وزارة الداخلية بإداراتها المختلفة حيث تقوم بدراسة الشكاوى والتواصل بخصوصها مع الجهات المعنية للعمل من أجل حلها.

من جهته أكد النائب د. مروان أبو راس مقرر اللجنة أن



لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي خلال زيارة ميدانية لها على سجن أنصار المركزي



النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي في حوار مع "البرلمان":

## مشروع قانون إيجار العقارات يحمي حقوق المؤجر والمستأجر ويعالج الثغرات القديمة

القانون يحد من النزاعات الإيجارية وسينعكس بشكل إيجابي على المعاملات التجارية

### إقرار قانون الإيجارات مع القانون المدني يشكل ثورة

حقيقية متقدمة في تطور التشريع القانوني الفلسطيني المنسجم مع الشريعة الإسلامية

البحث في مآل عقود الإيجارات القديمة، وناقشت الآثار التي قد تنعكس على حقوق طرفي العلاقة الإيجارية، وبعد مداولات معمقة خلصت إلى تقرير تمديد عقود الإيجارات السارية أثناء نفاذ القانون الجديد إلى سنتين، ويهدف المشرع من هذه المدة منح الطرفين مهلة لتنظيم أو ضاعهما كفترة انتقالية والحيلولة دون إرباك العلاقة واستغلال المؤجر القانون الجديد للتغول على المستأجر وبعد مضي السنتين يعتبر العقد منتهيا ويمكن إبرام عقد جديد وفق أحكام القانون الجديد.

**كيف سنعكس القانون الجديد على مستقبل العلاقة بين المؤجر والمستأجر من حيث تنفيذ الالتزامات المتبادلة؟**

سيساهم تطبيق القانون الجديد في استقرار المعاملات بين المؤجر والمستأجر ويعود ذلك إلى فلسفة القانون التي ترسي أحكاما متوازنة في العلاقة عكس القانون القديم الذي يركز على حماية المستأجر، كما أن القانون الجديد يجعل من العقد سنداً قابلاً للتنفيذ مثل الحكم القضائي مما يتيح لكل طرف الحق في إلزام الطرف الآخر بتنفيذ تعهده في العقد بكل سهولة دون رفع قضية تستمر لسنوات يتكبد خلالها كلا الطرفين أموالاً طائلة.

**من المعلوم أن حالات إخلاء المأجور من أهم الأحكام التي تحرص التشريعات على تنظيمها، فكيف حصرت اللجنة حالات الإخلاء على الرغم من تشعبها، وهل تبني المشروع ضمانات تواكب الإخلاء؟**

على الرغم من تعدد حالات إخلاء المأجور إلا أن هذه الحالات تكاد تكون مشتركة لدى جل تشريعات الإيجارات، وبالتالي عملت اللجنة على محاكاة هذه التشريعات مع الحرص على مراعاة خصوصية الواقع الفلسطيني لتجنب تبني أسباب إخلاء غير منسجمة مع واقعنا، ومن أهم حالات الإخلاء: انتهاء مدة العقد، فضلا عن أسباب أخرى خلال سريان المدة مثل: استعمال المأجور بما يخالف النظام العام والأخلاق والمقاصد الشخصية، والهدم والبناء، وكل هذه الحالات محاطة بضمانات إجرائية علاوة على تقرير الحق بطلب التعويض للطرف المتضرر من الإخلاء.

**إلى أي مدى استأنست اللجنة القانونية بآراء الجمهور وذوي الاختصاص عند إعداد مشروع قانون الإيجارات؟**

تحرص اللجنة عند مناقشة أي مشروع قانون على عقد ورش العمل وجلسات الاستماع لذوي العلاقة علاوة على إجراءات الدراسات والمشاورات وفي هذا الإطار عقدت اللجنة القانونية ورشة عمل استضافت نخبة من القضاة والمحامين ورجال القانون وممثلين عن الهيئات الاعتبارية علاوة على استقبال ملاحظات من أكاديميين متخصصين في القانون المدني، وقامت اللجنة القانونية بمراجعة كل هذه الملاحظات ودراستها وتمحيصها والاستفادة منها ضمن المشروع المقترح وبالتالي فإن مشروع قانون الإيجار الجديد خرج من رحم الواقع مراعيًا الظروف والمعطيات السائدة.

#### المشروع؟

يتسم القانون الجديد بالثراء في المضمون على الرغم من قلة عدد مواده، حيث جاء بأحكام جديدة تنطوي على أهمية كبيرة لأنها ستعكس إيجابيا على العلاقة بين المؤجر والمستأجر، ولعل أبرز هذه الإضافات تتمثل في اشتراط أن يكون عقد الإيجار مكتوباً وذلك حماية لحقوق كلا الطرفين واشتراط تسجيل العقد في البلدية من المؤجر ويهدف ذلك لتحقيق غايات حماية وخدمانية وإحصائية وتجنب التاجير لأكثر من شخص، كما أمهل القانون عقود الإيجار القديمة مدة سنتين لتسوية أوضاعها والحيلولة دون إرباك العلاقة الإيجارية.

**ما هي الفلسفة التشريعية من وراء اشتراط تسجيل عقود الإيجار إلى الهيئات المحلية؟**

يهدف تسجيل العقود لدى الهيئات المحلية إلى تحقيق غايات حماية وخدمانية وإحصائية وكذلك يخدم النظام العام. حيث يترتب عن التسجيل قطع الطريق على عمليات تأجير العقارات لأكثر من مستأجر كما أن التسجيل لدى البلدية يمنح هذه الأخيرة القدرة على تقدير حجم الخدمات ووضع خططها التنموية وأخيراً يساهم التسجيل في الحيلولة دون تأجير مؤسسات أو أشخاص طبيعيين مشتبه بهم وبالتالي يساعد في حفظ النظام العام. من جهة أخرى وبالنظر إلى تشريعات الإيجارات المقارنة وجدنا أن شرط تسجيل عقود الإيجار لدى الهيئات المحلية بات شرطاً وجوبياً ويطبق منذ سنوات.

**إلى أي مدى سيساهم القانون المقترح في الحد من النزاعات الإيجارية؟**

لا شك أن قانون الإيجار الجديد سيحد من النزاعات الإيجارية بشكل كبير لأنه وضع حداً للنصوص التي كانت تتسبب في نزاعات مثل التجديد التلقائي للعقد طالما أن المستأجر يدفع الأجرة بانتظام وبالتالي لم يكن للمؤجر الحق في إخلاء المأجور إلا بقضية لدى المحكمة تستغرق سنوات طويلة، فجاء القانون الجديد وقرر أن انتهاء مدة العقد يترتب عنها انتهاء العلاقة الإيجارية، بينما تعتبر الإضافة الأبرز التي ستساهم في الحيلولة دون اللجوء للمحاكم لسنوات هي منح عقد الإيجار صفة السند التنفيذي وبالتالي يتسنى للمؤجر اللجوء للمحكمة لفتح قضية تنفيذية إجرائية لإخراج المستأجر بمجرد انتهاء مدة العقد كما يمكن للمستأجر في المقابل فتح قضية تنفيذية للمطالبة بإلزام المؤجر بالوفاء بالتزاماته في عقد الإيجار، وهذا الحكم ينطوي على ثورة حقيقية في مجال الإيجارات سينعكس بشكل إيجابي على العلاقات وتنمية المعاملات التجارية.

**هل تضمن القانون الجديد أحكاماً تراعي خصوصية عقود الإيجار القديمة المبرمة قبل سريان هذا القانون؟**

لم تغفل اللجنة خلال إعداد مشروع قانون الإيجارات عن



النائب / محمد فرج الغول

من جانب آخر اعتبر أن إقرار هذا القانون (قانون الإيجارات) مع القانون المدني هو ثورة حقيقية متقدمة في تطور التشريع الفلسطيني القانوني المنسجم مع الشريعة الإسلامية الغراء.

**ما هو نطاق تطبيق القانون وهل يشمل إيجار جميع العقارات؟**

يسري تطبيق قانون الإيجارات الجديد على كافة العقارات المخصصة للسكن أو التجارة وكذلك المكاتب التي تزيد مدة إيجارها على الشهر، وفي المقابل ونظراً لخصوصية بعض العقارات راعت اللجنة استثناءها من سريان القانون إما لأنه توجد قوانين خاصة تنظمها مثل قانون الأملاك العامة وإيجارات الوقف أو لأن القانون المدني ومجلة الأحكام العدلية تضمنت أحكاماً تخصها مثل الأراضي الفضاء والأراضي الزراعية

كما يأتي الاستثناء على طائفة أخرى من العقارات مثل الشقق المفروشة والفنادق والصالات والعقارات المخصصة للعاملين في المشاريع.

وتكمن الفلسفة التشريعية في هذا الاستثناء بأن هذه العقارات تشهد تقلبات دائمة في قيمها الإيجارية ومدتها غير المستقرة والتي تتقلب بين اليوم إلى الأسابيع إلى الأشهر بل إلى السنوات أحياناً في الفنادق والشقق المفروشة وكذا في تصنيف هذه الفنادق حسب التصنيف العالمي من عدد النجوم السبعة أو الخمسة... إلخ، ليصبح التدخل التنظيمي من مجلس الوزراء بموجب أنظمة أمراً واجباً لاستقرار المعاملات الإيجارية وسرعة إنجازها بإجراءات مختصرة وسريعة والتي قد تحتاج إلى تدخل مباشر وسريع لحلها حفاظاً على هذه المعاملات والتي تعتبر من مصادر الدخل القومي.

وبالتالي لها خصوصية تستدعي تنظيمها بموجب أنظمة تصدر عن مجلس الوزراء بشكل دوري كلما استدعت الحاجة.

**كيف وفقت اللجنة بين أحكام الإيجارات في القانون المدني وقانون إيجار العقارات الجديد؟**

التوفيق بين أحكام الإيجارات في القانون المدني وقانون إيجار العقارات الجديد يخضع لقاعدة الخاص يقيد العام، حيث عكفت اللجنة القانونية على مراجعة الأحكام الواردة في كل من القانونين وراعت عدم التكرار وخلصت إلى تضمين القانون الجديد للإيجارات للأحكام الإجرائية الشكلية والتفصيلية والتي لم تأت على ذكرها الأحكام العامة للإيجارات في القانون المدني، وبالتالي من يُراجع أحكام الإيجارات في كلا القانونين سيخلص إلى أن العلاقة بينهما تكاملية، وأن التناقض بين قانون تقييد الإيجارات السكنية والعقارية مع القانون المدني الجديد استدعى بالضرورة التدخل التشريعي لإيجاد البديل المتناسق مع القانون المدني أولاً، وإلغاء قوانين تقييد الإيجارات السابقة المتناقض مع القانون المدني لتأكيد الاستقرار في المعاملات الإيجارية وحل الإشكالات وفق التصور والقانون المدني الجديد، مع استحضار محاسن تلك القوانين مع قانون الإيجارات الجديد وجمعها في القوانين الجديدة التي تحقق المصلحة العامة والخاصة وتحقق المصلحة المتوازنة بين المؤجر والمستأجر.

**ما هي أبرز الإضافات الجديدة التي سيأتي بها**

يشكل قانون الإيجارات الذي أقره المجلس التشريعي بالقراءة الثانية مؤخراً تطوراً تشريعياً بالغ الأهمية والدلالة كونه استطاع سد الفجوة القانونية الواسعة التي أرهقت كاهل المؤجر والمستأجر طيلة العقود الماضية.

"البرلمان" التقت المستشار محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي، وطرحت عليه مجموعة من التساؤلات الهامة حول هذا القانون عبر سطور هذا الحوار.

**بداية، ما هي الأسباب الموجبة لمشروع قانون إيجار العقارات؟**

الأسباب الموجبة لقانون الإيجارات هي أنه لا بد للمعاملات القانونية أن تكون مستقرة وهادئة ودقيقة وواضحة منعاً لسوء الفهم ووقوع الاختلافات والمنازعات.

ولما كانت المحاكم تعج في قضايا إخلاء المأجور لأسباب متعددة، وتستمر لسنوات عديدة، ولما كانت قوانين تقييد الإيجارات صادرة منذ الاحتلال البريطاني الذي كان هدفه حماية المستأجر على حساب المؤجر، حماية للمستوطنين المغتصبين لأرضنا في فلسطين.

ولما كان الحق أحق أن يتبع، وحماية المؤجر لا تقل أهمية عن حماية المستأجر الذي أيضاً يستحق الحماية، كان لا بد من هذا التدخل التشريعي الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية حقوق الطرفين «المستأجر والمؤجر».

وبدرجة أخرى لا تقل أهمية إلى علاج الثغرات والنقص والتناقض النابع من القوانين السابقة المطبقة منذ الاحتلال البريطاني، وبدرجة أخرى مهمة العمل على استقرار المعاملات القانونية بين المؤجر والمستأجر والذي يؤدي بدوره وبطريقة مباشرة إلى تقليل اللجوء للمحاكم، كما أن القانون الحالي الجديد له العديد من المزايا التي تحفظ حقوق الطرفين وتعالج أي منازعات قد تحدث بأسهل الطرق من خلال العقود (عقود الإيجار) نفسها فإن سهولة الإجراءات التي أقرها القانون الجديد ولجوء المتضرر فوراً لدوائر الإجراء والتنفيذ تجعل اختصار إجراءات المحاكم السابقة في نظر مثل هذه القضايا والتي كانت تأخذ سنوات في حلها ما بين الأطراف في المحاكم، باختصار الوقت من أهم ما يميز هذه القضايا.

لأن المشرع في القانون الجديد أعطى هذه العقود صفة السند التنفيذي، كما أن هذا القانون تميز بميزة لم تكن موجودة في القوانين من اشتراط للمكتابة وتسجيل للعقود لدى الهيئات المحلية برسم رمزي يؤدي إلى استقرار المعاملات التجارية ويمنع التنازع بأكثر نسبة ممكنة.

ولا شك أن قانون الإيجارات بعد صدور القانون المدني الصادر من المجلس التشريعي والذي دخل حيز التنفيذ بعد تاريخ ٢٠١٢/٩/٥م، جعل هناك بعض التناقض بين القانون العام الذي يمثله القانون المدني والخاص الذي كان يمثله قوانين تقييد الإيجارات بسبب عدم إلغائها، فجاء هذا القانون وألغى القوانين الخاصة المتعارضة مع القانون المدني من جانب، والأخذ بما هو إيجابي منها وتضمينه لهذا القانون.

## النواب عطون والرمحي والحسيني يشاركون في مهرجان انصر رسولك



وقفة الغضب ضد الإساءة لعقيدتنا ورسولنا الكريم وإننا مطالبون جميعاً أن نتنصر له ولمساره عليه الصلاة والسلام من خلال التصدي وحماية المسجد الأقصى المبارك".

وتابع النواب: "يجب أن تطلق الحريات ويفرج عن المدافعين عن المسجد الأقصى وأن تقف الحملة الامنية التي تلاحق محبي الرسول والمسرى والأسرى".

شارك وفد من نواب القدس ورام الله في المسيرة التي انطلقت بعد صلاة الجمعة من مسجد البيرة الكبير (سيد قطب) الى ساحة بلدية البيرة إيماناً ببدء المهرجان الحاشد تحت شعار (انصر رسولك) نصره لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

وحضر المهرجان بالإضافة لوفد النواب (النائب المبعد عن القدس أحمد عطون والنائب د. محمود الرمحي أمين سر المجلس التشريعي والنائب المقدسي وائل الحسيني) حشد كبير من الناس وشخصيات رسمية.

بدورهم أكد النواب خلال اللقاءات الصحفية التي أجريت في المهرجان على أن الأمة يجب ان تهب لنصرة نبيها "وأنا في فلسطين رغم الآلام والجراح والملاحقة والمطاردة إلا أننا نعبر من خلال هذه الوقفة

### تفقدوا مستشفى شهداء الأقصى

## نواب الوسطى يناقشون آليات إنشاء

## محطة المعالجة المؤقتة في وادي غزة

محطة المعالجة المؤقتة في وادي غزة. وشارك في الندوة النائب د. عبد الرحمن الجمل والنائب د. سالم سلامة والنائب هدى نعيم، بحضور د. يوسف إبراهيم رئيس سلطة جودة البيئة وم. منذر بشلاق مدير عام بلديات مياه الساحل، ومحمد ابو شكيان رئيس بلدية النصيرات، وأنيس أبو شمالة رئيس بلدية البريج وممثلين عن منطقة الحسائية بالنصيرات وعدد من الحضور.

وناقش المجتمعون الحلول العملية لحل مشكلة وادي غزة قبل أن يأتي موسم الأمطار والذي يسبب العديد من المشاكل. كما تم نقاش العديد من الملاحظات والنقاط التي تصب في حل هذه القضية.

تفقد نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في المحافظة الوسطى مستشفى شهداء الأقصى للاطلاع على أوضاعها.

وضم وفد النواب النائب د. سالم سلامة والنائب د. عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم، وكان في استقبالهم المدير الطبي د. محمد زقوت والمدير الإداري سامي أبو ناموس وعدد من المدراء.

وأكد النواب بأن الزيارة تأتي في إطار حرص النواب على استمرار مستشفى الأقصى في تادية خدماتها على أكمل وجه اتجاه المواطنين في المحافظة.

كما نظم نواب الكتلة في المحافظة ندوة لمناقشة لإيجاد الحلول والآليات لإنشاء

## النائب د. عبد الجواد يدعو الأجهزة

## الأمنية لوقف التضييق على المواطنين

الملفقة، حتى أصبحت حياته لا تطاق، وأصبح متخوفاً على استمرار عمله في إحدى ورش العمل التي يعمل فيها بسبب تغيبه المتكرر عن العمل. واستهجن عبد الجواد الأساليب المتبعة في التحقيق والتي تخالف القانون وتبتز المواطنين خاصة محاولة الجهازين خلال فترة التحقيق مع المذكور الطلب منه مراراً التعاون معهم في مقابل وقف استدعائه وملاحقته.

وطالب النائب عبد الجواد بالإفراج عن المعتقلين السياسيين من محافظة سلفيت وكافة محافظات الوطن خاصة الكاتب الصحفي والأسير المحرر وليد خالد والشيخ عزيز فتاش وسائد مرعي وصهيب مرعي الذين اختطفوا من بيوتهم قبل حوالي عشرين يوماً دون تهمة، ولا زالوا حتى الآن رهن الاعتقال في سجن الجنيد في مدينة نابلس.

دعا النائب عن محافظة سلفيت د. ناصر عبد الجواد الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية للتوقف عن توجيه التهم المزورة للمواطنين من أجل استغلالها في مضابقتهم ومعاودة استدعائهم للمقررات الأمنية للتحقيق معهم حول هذه التهم المزعومة.

ونوه النائب عبد الجواد إلى وجود العديد من الأمثلة الصارخة والتي أصبحت مزعجة ولا تحتمل من قبل المواطنين، فمن ذلك استمرار استدعاء المواطن حسام عبد الله أبو حمدة لعشرات المرات من قبل جهاز المخابرات والأمن الوقائي في سلفيت بحجة أنه يعمل مرافقاً للنائب عبد الجواد، علماً أن المذكور لا يعمل مع النائب في أي صفة وظيفية كانت، حيث تعرض المواطن المذكور للاستدعاء من قبل الجهازين لعشرات المرات بسبب هذه التهمة

## النائب قفيشة يزور منزلي

## الشهيدين سعيد وعيسى

## في بيت لحم

زار النائب د. حاتم قفيشة بيت الشهيد زكريا عيسى في بلدة الخضر قضاء بيت لحم، وهو لاعب قديم وقدير في نادي الخضر الرياضي، يرافقه مجموعة من الرياضيين.

كما قدم النائب قفيشة واجب العزاء بوفاة الرياضي الكبير "صايل سعيد" بمدينة الخضر، حيث ألقى كلمة مؤثرة ذكر فيها مناقب المرحوم وسيرته العطرة خاصة في الوسط الرياضي.

يذكر أن النائب قفيشة رافق الشهيد زكريا عيسى في آخر أيامه في سجن النقب، وعاش المراحل المرضية له قبل وفاته التي جاءت نتيجة التقصير في العلاج وتشخيص المرض من قبل مصلحة السجون.

وأكد قفيشة أن هناك ٢٧ أسيراً فلسطينياً مصاباً بالسرطان ترفض حكومة الاحتلال الإفراج عنهم، مشدداً على ضرورة التحرك العاجل عربياً وإقليمياً ودولياً لإنقاذ حياتهم التي باتت في مرحلة الخطر الشديد.

## النائبان عطون والرمحي يلتقيان بالهيئة

## المستقلة لحقوق الإنسان

وإلزام الأجهزة الأمنية بالإبلاغ عن حالات الاعتقال التي تحدث وتزويد الهيئة والمؤسسات الحقوقية الأخرى بأسماء المختطفين، ومتابعة قضية المختطفين الذين أعلنوا الإضراب عن الطعام فور اختطافهم.

وأثنى النائبان في المجلس التشريعي على الدور الذي تقوم به الهيئة والجهد الذي تبذله في الملفات ذات البعد الإنساني خاصة ملف المفصولين من الوظيفة العمومية والاعتقال السياسي.

والرمحي مع الهيئة خطورة انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث خلال احتجاز المختطفين. وأكد النائبان أن إجراءات الاعتقال التي تتبعها الأجهزة الأمنية غير قانونية وتستند إلى حجج واهية وادعاءات كاذبة لا أساس لها من الصحة، مشددين على أن أغلب المعتقلين السياسيين هم من كبار في السن وشخصيات اعتبارية وأسرى محررين. وطالب النائبان الرمحي وعطون الهيئة المستقلة بالضغط على السلطة الفلسطينية

التقى النائبان د. محمود الرمحي، أمين سر المجلس التشريعي والنائب المقدسي المبعد لرام الله أحمد عطون بالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في رام الله لمناقشة آخر تطورات حملة الاعتقالات التي نفذتها الأجهزة الأمنية بالضفة، بالإضافة لتسليم الهيئة قوائم بأسماء المختطفين. واجتمع مع النائبين من الهيئة كلا من المفوض العام للهيئة د. أحمد حرب والمديرة التنفيذية رندة سنيورة والمحامي موسى أبو ادهيم. وناقش النائبان عطون

### استمرار الاعتقال السياسي مسيء لتاريخ وتضحيات الشعب الفلسطيني

## نواب الضفة يشاركون في

## مسيرة ضد الاعتقال السياسي برام الله

واستغرب النواب ملاحقة الأسرى المحررين من سجون الاحتلال واعتقالهم وزجهم بالسجون مرة أخرى في الوقت الذي يصعد فيه الاحتلال ضد الأسرى داخل السجون الصهيونية ويستمر في مشروع تهويد القدس والمقدسات.

وختم النواب: "ما هكذا تتم مكافأة المناضلين على تاريخهم المشرف وتضحياتهم وصبرهم على أذى الاحتلال فمكانهم فوق الرؤوس لا في أقبية التحقيق والسجون الفلسطينية".

أن المشاركة جاءت تلبية للمطالبة بإنهاء الاعتقال السياسي وتجريمه من قبل الجميع. وتابع النواب: "إن استمرار الاعتقال السياسي شيء معيب ومخجل للجميع والحراك جاء للتعبير عن نبض الشارع الفلسطيني".

وطالب النواب الكل الفلسطيني بالوحدة وإطلاق الحريات، منددين بالاعتقال السياسي وقمع الحريات في أي مكان كان، خاصة وأن هذه الأعمال تسيء لتاريخ الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

شارك وفد من نواب المجلس التشريعي في المسيرة التي انطلقت من دوار المنارة وجابت شوارع في مدينة رام الله باتجاه مقر المقاطعة احتجاجاً على الاعتقال السياسي واختطاف الأسرى المحررين من سجون الاحتلال.

وشدد وفد النواب، الذي ضم كل من النائب المقدسي المبعد لرام الله أحمد عطون وأمين سر المجلس التشريعي د. محمود الرمحي والنائب عن رام الله الشيخ فضل حمدان وعن طوباس د. أيمن دراغمة، على

## تأجيل محكمة النائب حسن يوسف إلى 26 ديسمبر القادم

حسن يوسف النائب عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية من مدينة رام الله في الأول من شهر نوفمبر من العام الماضي مع نجله أويس. وجددت له الاعتقال الإداري ستة أشهر لمرة واحدة، ومن ثم أوقفته للعرض على المحكمة الصهيونية أكثر من مرة.

يوم أول أمس الاثنين للنائب حسن يوسف أجلت المحكمة لأواخر شهر ديسمبر القادم. ولفتت إلى أن المحكمة قررت تأجيل الجلسة بذريعة «الحاجة إلى المزيد من الوقت لدراسة القضية الموجهة له وإحضار الشهادات اللازمة لإصدار الحكم». وكانت سلطات الاحتلال اعتقلت الشيخ

قررت المحكمة العسكرية الصهيونية تأجيل جلسة محكمة النائب الشيخ حسن يوسف من مدينة رام الله إلى يوم ٢٦ من شهر ديسمبر القادم. وأوضح مصدر حقوقي للدائرة الإعلامية لكتلة التغيير والإصلاح بغزة أمس أن المحكمة الصهيونية التي عقدت



## دعوا السلطة للتحرك دولياً لوقف تلك الانتهاكات

### نواب الضفة يستقبلون وفوداً رسمية وشعبية



جانب د. ناصر الدين الشاعر و د. رائد نعيرات وعدد من الإعلاميين و وسائل الإعلام. وأكد النواب خلال الاستقبال على عدم قانونية اعتقال النواب والزج بهم في السجون وتغييبهم عن خدمة أبناء شعبهم، معتبرين ذلك مخالفة لجميع القوانين والمواثيق الدولية عوضاً عن كونه خرقاً واضحاً للحصانة التي يتمتع

بها أعضاء المجلس التشريعي. وطالب النواب زملاءهم البرلمانيين العرب بالتحرك العاجل لوقف انتهاكات الاحتلال بحق أعضاء البرلمان الفلسطيني والإفراج عنهم، مشددين على ضرورة تحرك السلطة على المستوى الدبلوماسي الدولي للمطالبة بالإفراج عن نواب الشعب الفلسطيني وعدم الاستمرار في خرق حصانتهم.

استقبل نواب الضفة الغربية وفوداً رسمية وشعبية في مكتب نواب رام الله جاءت لتهنئة النواب المحررين مؤخراً من سجون الاحتلال (م. عبد الرحمن زيدان، د. سميرة القاضي، وأحمد الحاج علي).

وحضر فعالية استقبال وتهنئة النواب كلا من النائب د. مصطفى البرغوثي والقنصل المصري همام أبو زيد إلى

## اللجنة السياسية بالتشريعي تبحث سبل تحريك ملف المصالحة

عقدت اللجنة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني اجتماعها الدوري اليوم برئاسة النائب د. محمود الزهار، بحضور أعضاء اللجنة في مقر المجلس. وصرح النائب د. صلاح البردويل بمقرر اللجنة أن اللجنة ناقشت عدة

مواضيع من جدول أعمالها، وعلى رأسها الوضع السياسي الراهن وموضوع المصالحة الفلسطينية وسبل اختراق الجمود الحاصل فيها. وحسب النائب البردويل فقد وضعت اللجنة توصياتها الخاصة بآلية إحداث هذا الاختراق وتفعيل الورقة

المصرية وتطبيق بنودها رزمة واحدة، كما ناقشت مجموعة من القوانين الخاصة بعملها ووضعت مجموعة منها على أجندتها من أجل البحث في آلية مناقشتها في جلسات المجلس التشريعي خلال الفترة القادمة.

### شارك في حفل تكريم الملتحقين بالفرع الشرعي

## النائب أبو راس يتفقد سير العملية التعليمية بمدارس شرق غزة



تفقد النائب د. مروان أبو راس، ونقيب المعلمين سمعان عطيا الله مديرية التربية والتعليم بشرق غزة وبعض المدارس، وذلك بهدف الاطلاع على سير العمل والاطمئنان على أوضاع الطلبة.

وأشاد النائب أبو راس بمديرية التعليم والقائمين عليها وجهدهم لخدمة الطلاب والحفاظ على تقدمهم العلمي، مشدداً على أهمية تعلم العلوم الشرعية. واستمع من مدراء المدارس والهيئات التدريسية خلال الجولة إلى أهم ما يعترض عمل هذه الهيئات من معوقات، واعداً بالعمل الجاد من أجل تذليلها.

كما شارك النائب أبو راس في احتفال تكريم الطلبة الملتحقين بالفرع الشرعي بمدارس الثانوية والذي نظمته مديرية التربية والتعليم شرق غزة.

وحضر الاحتفال الذي عقد في قاعة مركز التدريب التربوي بمديرية تعليم شرق غزة وزير التربية

والتعليم د. أسامة المزيني ومحمود أبو حصيرة مدير التربية والتعليم شرق غزة ونائبه الإداري والفني بالإضافة إلى عدد من رؤساء الأقسام بالمديرية والمدراء العامون وضييف من المعلمات والطلبة وذويهم.

ورحب النائب أبو راس بالحضور مهتماً ببدء العام الدراسي، معرباً عن سعادته بحضوره حفل التكريم

وافتح الفروع الشرعي والتحاق عدد كبير به، مشيراً إلى أن هذا المشروع العظيم فيه مرضاة للرب يجعل الطالب يعيش مع دينه منذ البدايات الأولى من حياته.

كما أوصى د.أبو راس جميع المعلمين بالعمل على تبسيط علوم هذا الفرع لتصل إلى الطلاب بكل سهولة ويسر.

### من وحي آية



د. يونس الأسطل

## بالاستغاثة والدعاء، والإثخان في الأعداء، نرى الأسرى من الطلقاء

( وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا: رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا، وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا، وَثَبِّتْ أَرْجَاءَنَا، وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ. فَآتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا، وَحُسْنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ، وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ )

آل عمران (147، 148)

أطلق أسرى حماس والجهاد الإسلامي في سجون الاحتلال بوجهيه حملة استغاثة لله تحت شعار: (حملة النصر بالدعاء للأسرى)، وهم يطالبون الشعب الفلسطيني، وأمة الإسلام، أن يشدوا أزرهم، ويشاركوهم في أمرهم من لحظة دخول الليالي العشر إلى صباح العيد، حيث تنهمر الدماء من الأضاحي، وتكون ساعة المغفرة والفضاء، فإنها البرهة التي فدى الله جل وعلا أبانا إسماعيل فيها بذبح عظيم، وكبش سمين.

إن هذه الصرخة تختار الأيام المعلومات التي أقسم الله بها مع يمينه جل جلاله بالفجر وليال عشر، والشفع والوتر، واللبلب إذا يسر أنه سيصیب سوط عذاب على الذين طغوا في البلاد، فأكثروا فيها الفساد، وهي خير أيام السنة على الإطلاق، فما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام، حتى الجهاد في سبيل غير ها ليس أعظم أجراً من الطاعة فيها، إلا جهاد رجل خرج يخاطر بنفسه وماله، فلم يرجع من ذلك بشيء.

وربما كان من دوافع هذه الحملة أن أسرانا الأبطال ينظرون في الذكرى السنوية الأولى لصفقة وفاء الأحرار أنه مضى عام كامل وهم يسمعون جمعة، ولا يرون طحناً، في موضوع تحرير الأسرى بمزيد من الجنود، فقد أمسى شاليط وتراً لا شقيق له، ولا شك أن هذا من العجز الذي لا نعفي من مَعْرِتِهِ كتائب القسام، فقد مضى عليها ومن معها ست سنوات وبضعة أشهر وهم يتوعدون الاحتلال، ويعودون الأسرى، ألا تكون عملية الوهم المبدد طفرة في تاريخ المقاومة، ولا حدثاً يتيماً، يعقبه العقم، وتبيت المقاومة عاقراً من أن تعقر غير شاليط، مع أن عَشْمَنَا فيهم أن يكون الصيد القادم سميماً من القيادات الكبرى: حتى لا يتلكأ الصهانية خمس سنين أخرى، وحتى لا يكون العدد ألفاً، تفتصب بعض الفصائل الفلسطينية فوق شطرهم؛ ليكونوا حكرًا على أبنائنا، أولئك الذين أوشكت أحكامهم على الانتهاء، أو انتهت بالفعل، ولكن العيب من أهله ليس بمستغرب.

إن آية المقال تحدثنا عن السابقين الأولين من النبیین والربیین فقد أصاب الكثير منهم القرع، وهم يقاتلون في سبيل الله، فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله، وما ضُفِّفُوا وما استكانوا، وكيف تَهْنُونَ في ابتغاء القوم، وانتم إن تكونوا تآلمون فإنهم يآلمون كما تآلمون، وترجون من الله مالا يرجون، وإن يمسسكم قرع فقد مسَّ القوم قرح مثله، ولن يتربصوا بنا إلا إحدى الحسينين، ولن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا، وإن أبأس أهل الأرض حين يَغْمَسُ غمسة في الجنة يقسم أنه ما رأى في حياته شقاء قط، كما أن أنعم أهل الأرض إذا غَمَسَ غمسة في النار أقسم أنه ما رأى في حياته نعيماً قط؟!..

إن أقصى ما كان يتطلع إليه أولئك الربيون المجاهدون بعد أن يستحَرَّ فيهم الكَلَمُ والشهادة أن يغفر الله ذنوبهم، وإسرافهم في أمرهم، مع أنهم لم يسرفوا على أنفسهم، ولم يَدُسُّوها بالمعصية، ولكن المؤمن يهضم نفسه، حين يوقن أنه لا يملك أن يتقي الله حقَّ ثقاته، ولا أن يأتي بالطاعة على وجهها ابتغاء وجه ربه الأعلى، ذي الجلال والإكرام.

وقد كان من تمام دعائهم أن يثبت الله أقدامهم، وأن ينصرهم على القوم الكافرين، كما فعل الفئة القليلة التي بقيت مع طالوت عليه السلام حين برزوا لجالوت وجنوده، فقالوا: " رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا مَبِئَرًا وَثَبِّتْ أَرْجَاءَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ " البقرة (٢٥١)، وكانت العاقبة أن هزمهم بإذن الله، وقتل داوود جالوت، والقصة معروفة.

وقد استجاب الله لأولئك الأشداء على الكفار، الأعزة على الكافرين، فآتاهم ثواب الدنيا تثبيتاً ونصراً، وحُسْنَ ثواب الآخرة، فقد وعدهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها، ومساكن طيبة في جنات عدن، ورضوان من الله أكبر، وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً؛ درجات منه ومغفرة ورحمة، وكان الله غفوراً رحيمًا.

ولعله من المناسب أن أذكر ونحن نستجيب لاستغاثة إخواننا الأسرى، واستنفارهم لنا بالدعاء، أن هناك أوقاتاً مباركة حرياً بمن اقتنصها أن يستجاب له حين يكون من الجديرين بالإجابة، ومنها الثلث الأخير من الليل، وفي أدبار الصلوات المكتوبة، وفي ليلة الجمعة ويومها، لاسيما الساعة الأخيرة، حين يقطع المسلم نهاره في الطاعة، ويتخذها وسيلة لسؤال الفرج لإخوانه، وأن يجعل الله بحريتهم، حتى يعودوا للزناد من جديد، ومنها الدعاء بين الأذان والإقامة، حين ننظر الصلاة، وفي السجود، إذ تكون أقرب ما يكون من ربنا القريب المجيب، خاصة إذا دعونا دعاء المضطرين ليكشف السوء عن إخواننا، ويجعلنا وإياهم خلفاء الأرض.

وأما بخصوص الحجيج: فإن دعاءهم مقبول ماداموا يطيلون السفر شُعْثًا غُبْرًا، يمدون أيديهم إلى السماء، وقد أطابوا مطعمهم، وملبَسَهم، وسائر نفقتهم، فلم تكن من حرام، ويتأكد القبول في عرفات، وعند المشعر الحرام، وساعة النحر، وإثر رجم الشياطين، وبعد التَّضَلُّع من زمزم، وعند ارتقاء الصفا، أو الصعود على المروة، وإذا قضيت مناسككم، أو كنتم في أيام التشريق، وغير ذلك.

فإذا انضاف إلى ذلك الطهارة واستقبال القبلة، والإخلاص، والخشوع، واليقين بالإجابة، والإلحاح على الله، مع عدم الاستعجال، وترك الأمور لله، فإن كل واحد منا ومن أسرانا لما أنزل الله إليه من خير فقير، وقد مَسَّنَا الضر، وهو أرحم الراحمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ونفوض أمرنا إلى الله، لا إله إلا هو سبحانه إنا كنا من الظالمين، وإن لم يغفر لنا ويرحمنا لنكونن من الخاسرين، وإنا على يقين أنه جل جلاله سيجعل لهم من كل هَمٍّ فرجاً، ومن كل ضيق مخرجاً، ولنسوف يخرجهم مخرج صدق كما أدخلهم مدخل صدق وسيجعل لهم من لدنه سلطاناً نصيراً، بالإضافة إلى قدم صدق، ومقعد صدق عند ربهم، ولسان صدق في الآخرين.

ولنضرع مع أسرانا: « رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا، واجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا، واجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ».



بحر يستنكر لقاء عباس باراك

المجلس التشريعي ينظم وقفة

تضامنية مع الأسرى في ذكرى صفقة «وفاء الأحرار»



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

تنسيق ميداني يحميه قرار سياسي

في الأفق تصعيد إسرائيلي قادم هذا ما تقول له قراءتنا للأحداث، وتقديرنا للتطورات، ودراستنا للمستجدات، في ظل تفاعلات المشهد الإسرائيلي الراهن، داخليا وخارجيا.

كانت غزة حاضرة دوما في أجندة العدوان الإسرائيلي، ولا يغيب عن وعي شعبنا أهداف التصعيد العسكري الإسرائيلي على المستويين: التكتيكي والاستراتيجي، إلا أن متغيرات جديدة في بنية السياسة الإسرائيلية تجاه قضايا المنطقة ومسار العلاقة مع جبهة قطاع غزة ميدانيا، تستدعي مزيدا من الحوافز لتفريغ جام الحقد والإرهاب الإسرائيلي على القطاع، وإعلاء التصعيد العسكري كلفة أولى وأساسية خلال المرحلة المقبلة.

ثمة ثلاثة متغيرات يمكن الإشارة إليها إسرائيلية في هذا السياق، أو لاها الانتخابات المبكرة التي أقرت في يناير القادم، وثانيها تأجيل الضربة المتوقعة لإيران إلى الربيع المقبل على الأقل حسب أرجح التوقعات، وثالثها حالة التعبئة والتربص والتحريض التي تسم تفكير وسلوك المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وقياداتها البارزة تجاه ظروف ومستجدات العلاقة مع القطاع.

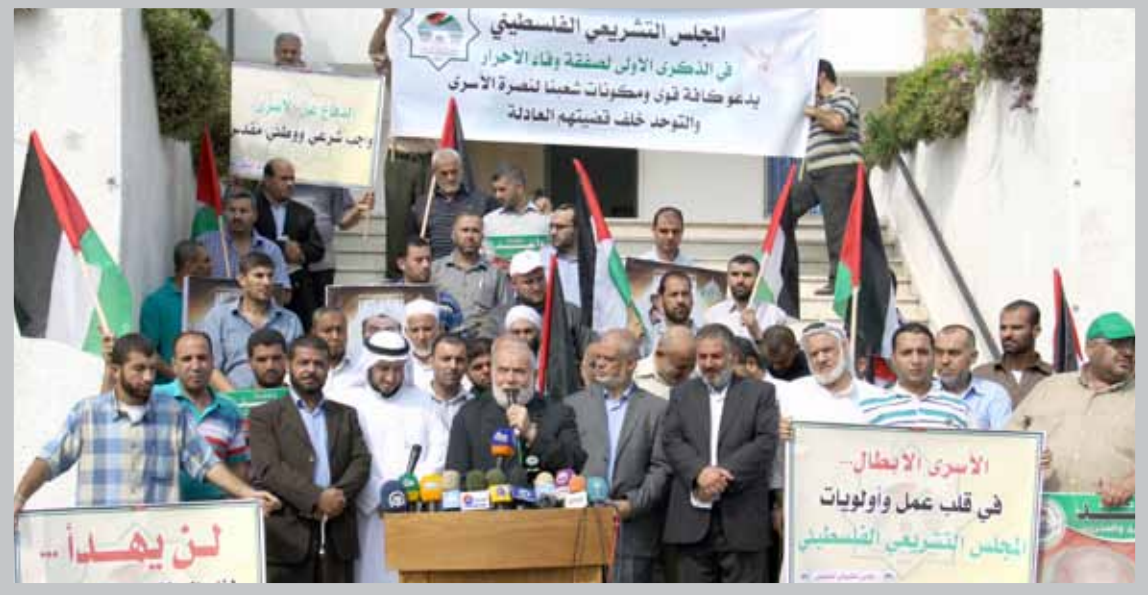
بين يدي كل انتخابات إسرائيلية كان الدم الفلسطيني وقود المعركة الانتخابية الإسرائيلية المستمرة، ومع كل مزايده حزبية من هذا أو ذاك في الداخل الإسرائيلي كان الدم الفلسطيني يسيل مدرارا، وكانت لغة التصعيد تفرض ذاتها كعنوان رئيس يجلل تفاصيل المشهد الانتخابي الإسرائيلي من الألف إلى الياء.

مستجدات العلاقة الإسرائيلية - الإيرانية، واضطراب «إسرائيل» لتأجيل هجومها المتوقع على المنشآت النووية الإيرانية إلى الربيع المقبل كما تشير التوقعات، تعيد ترتيب الأولويات الإسرائيلية على المدى القصير، وتحمل غزة ومشكلاتها إلى الواجهة من جديد.

أما حالة التعبئة والتربص والتحريض التي تعتمل بقوة في صدور قادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة فحدث عنها ولا حرج، إذ لا يخفى أن تنفيذ عملية عسكرية واسعة ضد غزة ومقاومتها تشكل أمنية الأمنيات لدى قادة الاحتلال العسكريين منذ أن وضعت الحرب على غزة أوزارها بداية عام ٢٠٠٩م، وهي أمنية مفتوحة لا يكبحها إلا القرار السياسي السايدي المحكوم بسطوة الاعتبارات الموضوعية ودقة الحسابات السياسية محليا وإقليميا ودوليا.

ومما يبدو فإن إعلان الاحتلال عن إطلاق صاروخ من قطاع غزة على طائرة حربية إسرائيلية الأسبوع الماضي، واتهام حركة حماس بامتلاك عدد كبير من هذه الصواريخ منذ ست سنوات، يؤسس الأرضية المواتية والمناخ الخصب لتوليد موجة جديدة من التصعيد العسكري ضد القطاع خلال الفترة المقبلة. تهديدات الاحتلال لا تدخل جميعها في إطار الحرب النفسية، والثابت أن هناك خططا عسكرية جاهزة ومناسبة لكل المراحل والمستجدات، بدءا من الاجتياح الشامل وحتى الردود المحدودة، لكن القرار السياسي الإسرائيلي يراعي التدرج المحسوب، ويحتفي كثيرا بالتقديرات السياسية والاستخباراتية التي تقطع بعدم توفر البيئة الإقليمية والدولية الداعمة لأي عدوان واسع على القطاع.

تقديرات الموقف بشأن التصعيد على القطاع تبدو اليوم في كفة، وسؤال الموقف الداخلي في مواجهة التصعيد المتوقع تبدو في كفة أخرى. فماذا نحن فاعلون؟ وهل نكتفي بالتنسيق الميداني المحدود أم أننا بحاجة إلى قرار ميداني نافذ يحميه قرار سياسي صارم وحكيم؟



نريد وحدة حقيقية بين أبناء الشعب الفلسطيني ولنقف صفاً واحداً أمام الغطرسة الصهيونية لتحرير الأسرى والقدس".

الفرج قادم

وفي نهاية كلمته أكد بحر على ثقته بنصر الله للشعب الفلسطيني على الاحتلال، بتوفيق المقاومة وقوة شوكتها، وأن الفرج قادم قريبا لكل الأسرى في سجون الاحتلال بإذن الله.

واجب الأمة

بدوره شدد وزير الأسرى والمحررين د. عطا الله أبو السبح على ضرورة تسليط الضوء من قبل كل مؤسسات حقوق الإنسان على قضية الأسير الشراونة المضرب منذ ١١٥ ويوشك على الموت.

وختم بقوله: "العالم العربي والإسلامي بكل طاقاته لمدينون للشعب الفلسطيني بهذه التضحيات العظيمة التي يقدمها من أجل حرية العالم العربي والإسلامي وكرامته، فالقدس للجميع، وإن دفاع شعب فلسطين عن القدس يجعل من واجب الأمة العربية والإسلامية أن تقف بجانب الأسير الفلسطيني الذي ضحى بعمره من أجل ذلك".

لتحرير باقي الأسرى.

ووجه بحر تحية للأسرى الصامدين في سجون الاحتلال قائلا: "تحية إجلال وإكبار من غزة، من المجلس التشريعي لأسرانا البواسل الذين يدافعون عن حقهم ويرسمون طريق التحرير، تحية للأسير ضرار أبو سيسي الذي لا زال يقبع في العزل الانفرادي، والبطل سامي البرق الذي يعلن أنه سيبطل مضرباً عن الطعام حتى يفرج عنه لبيته في قلقيلية وليس إلى مصر، وبعد تنكر العدو لوعوده بالإفراج عنه بعد اضرب دام ١٢٠ يوماً، يعلن اليوم أنه لن يفك الاضرب إلا بعددته لبيته في قلقيلية، وتحية للأسير البطل أيمن الشراونة بعد ١١٥ يوم من الإضراب".

لقاءات مغشوشة

واستنكر بحر اللقاءات التي جرت بين الرئيس محمود عباس ووزير جيش الاحتلال إيهود باراك واصفا إياها بالمغشوشة، والتي لا تصب إلا في التخطيط مرة أخرى للذل والقضاء على القضية الفلسطينية.

وتساءل بحر: "لماذا هذه اللقاءات المشبوهة؟"، مضيفا: "فلتأت الى شعبك، وتضع يدك معهم وليس مع العدو عليهم،

نظم المجلس التشريعي أمس وقفة تضامنية مع الأسرى في ذكرى صفقة "وفاء الأحرار"، وذلك في مقر المجلس بمدينة غزة بمشاركة نواب المجلس التشريعي ووزير الأسرى وعدد من المؤسسات الحقوقية، وبمشاركة لجنة الأسرى، ومناصرين لقضية الأسرى وأسرى محررين.

انتصار الإرادة والمقاومة

وقال د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بهذه المناسبة: "إنه ليوم عزيز وكريم على شعبنا الفلسطيني، انتصرت فيه الإرادة والمقاومة الفلسطينية التي أجبرت الاحتلال الصهيوني على أن ينصاع لشروط المقاومة في صفقة وفاء الأحرار، إنه يوم عزة وكرامة لكل الشعب الفلسطيني، إنه يوم فخر يذكرنا بأن نبقى على طريق تحرير أسرانا ومسرانا بإذن الله".

تحرير الأسرى.. واجب ديني ووطني

وأكد بحر أن الأسرى في أعناقنا جميعا، وتحريرهم هو واجب وطني وشرعي وديني وأخلاقي، وعلى المقاومة في هذه الأيام المباركة أن تعمل بكل جهدها



نواب التشريعي لدى زيارتهم وزير الزراعة



نواب التشريعي يزورون النائب عبد الفتاح دخان بعد عودته من رحلة علاجية